الاستيعاب نتائج دراسة حول هذه المقولة، ثبت فيها اتساع حجم الهجرة المعاكسة من بين الأجيال التي ولدت في الكيان الاستيطاني ذاته، والذين يسمون بأجيال «الصابرا»، حيث أفادت هذه النتائج بأن ستة بالمئة من هذه الأجيال قد هاجروا من اسرائيل دون عودة، وأن ١٩ بالمئة يفكرون في الهجرة أيضاً. والخطير في هذه الظاهرة، انها تحمل معنى أساسياً، هو عدم الولاء لاسرائيل التي تمثّل الحلم الصهيوني؛ ومن ثمّ فشل السياسة الصهيونية في زرع الولاء لاسرائيل حتى بين أولئك اليهود الذين ولدوا فيها[٣٧]. ويبدو أن القوى العمالية أشارت بذلك، ولو من طرف خفيّ، الى أن بلاداً تعيش في حالة استنفار مستمر على كافة الصعد لا يمكنها أن تجسّد حلماً لأحد، وحتى لابنائها. ولذلك، ينبغي التصدي لحالة التحلّل السكاني بالتخلي عن مناطق الخطر السكاني خارج حدود العام ١٩٤٨، ويكفي إسرائيل، مستقبلاً، ما ستواجهه من أولئك العرب المقيمين داخل «الخط الأخضر»[٣٨]. ولأن القوى العمالية واليسارية أقحمت المسألة السكانية في الجدل الذي سبق الحملة الانتخابية، وواكبها، في العام ١٩٨٨، وعلى نحو لم يسبق له مثيل تقريباً في الحملات السابقة، فقد وجدت القوى اليمينية أن من المناسب القيام بردود مناسبة حول ما يثار من أحاديث عن الخطر السكاني. وقبيل موعد الانتخابات بوقت محدود جداً، أصدر تكتل الليكود وثيقة بعنوان «من يخشى الديمغرافيا»، جاء فيها ان الفترة ما بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٦ لم تشهد تغيراً كبيراً في نسبة التوازن السكاني بين العرب واليهود داخل «الخط الأخضر» وداخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ ـ التي يحلو لليكود تسميتها بالمناطق المدارة ـ سوى بنسبة ١,٣٣ بالمئة فقط. وبناء على ذلك، يعتقد الليكود بأن المعراخ اخترع المخاوف الديمغرافية لنشر الفزع، بقصد خدمة هدف التراجع عن الضفة والقطاع بأي ثمن. وذكرت الوثيقة انه، في العام ١٩٧٣، قال زعماء المعراخ البارزون، مثل بنحاس سابير وغولده مائير، انه، في العام ١٩٨٥، سيصل عدد غير اليهود الى حوالى نصف مجموع سكان اسرائيل، وهو ما لم تثبت الأيام صحتّه. ولقد كانت النسبة بين اليهود وغيرهم، عقب حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، هي ٦٣,٣٨ بالمئة من اليهود مقابل ٣٦,٦٢ بالمئة من العرب، وأصبحت النسبة، في العام ١٩٨٦ ـ أي بعد عشرين عاماً ـ نحو ٦٢,٣٥ بالمئة من اليهود، مقابل ٣٧,٦٥ بالمئة من العرب. هذا الى جانب ان الامهات العربيات كنّ ينجبن داخل «الخط الأخضر» نحو عشرة أطفال في حياتهن، وقد انخفض هذا المعدل الى ٥,٤ فقط، ولا يزال المعدّل الأخير قابلاً للانخفاض، فأين، اذاً، هو الخطر السكاني ؟[٣٩].

تعتبر هذه الوثيقة على جانب كبير من الأهمية. ذلك أنها أعلنت، في التحليل الأخير، عن مدى جدوى سياسة الكيان الاستيطاني الصهيوني في تعاملها مع البعد السكاني بين المستوطنين الصهيونيين والمجتمع الفلسطيني الوطني في فلسطين المحتلة. فطالما أن نسبة التزايد السكاني الفلسطيني داخل «الخط الأخضر» وخارجه، كانت تفوق مثيلتها على الجانب اليهودي، فلا بد أن ثمة عناصر أخرى قد حالت دون بروز أثر الخلل في نسبة التزايد بين الجانبين، وأدت الى ما يشبه الثبات في الوضع السكاني العربي ـ اليهودي على أرض الواقع الفعلي، خلال عشرين عاماً.

بعبارة أخرى، لا بد وأن هناك عناصر معطلة للتوسع السكاني الفلسطيني، على الرغم من تكاثر الفلسطينيين بنسبة تفوق، تماماً، معدل التكاثر اليهودي في فلسطين. وهنا، ينبغي أن نبحث عن هذه العناصر المعطلة في ملف السياسة السكانية الاسرائيلية في فلسطين. وحتى لا يكون هذا الحكم مستنداً الى مجرّد ما ذكرته وثيقة الليكود، ينبغي الأشارة الى أن دراسات عربية مشابهة أكدت ما توصلت اليه هذه الوثيقة. فقد جاء في دراسة للدكتور جورج قصيفي ان حجم سكان الضفة الفلسطينية لم يزد، بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٢، بأكثر من ٧٤ ألف نسمة، أي بمعدل سنوي